أخبار قصيرة

تركيا.. انخفاض ملحوظ للاستثمار الأجنبي في قطاع الإسكان

خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٤، استثمر الأجانب حوالي ٧٩٦ مليون دولار في قطاع الإسكان التركي. هذا في حين بلغ حجم الاستثمار الأجنبي في قطاع الإسكان التركي خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣ حوالي ١,٤ مليار دولار. من ناحية أخرى، استثمرت شركات البناء التركية حوالي ٦٠٠ مليون دولار في قطاع العقارات في الدول الأجنبية، خاصة في الشرق الأوسط. ورفعت الحكومة التركية في العام الماضي الحد الأدنى للاستثمار الأجنبي في قطاع الإسكان لمنح الجنسية إلى ٤٠٠ ألف دولار، ولهذا السبب أصبح لدى المستثمرين الأجانب فرص أقل للمشاركة في هذا المجال.

محاكمة محام عسكري لكشفه جرائم الجيش الإسترالي في افغانستان

حكم على ديفيد ماكبرايد، المحامي العسكري السابق البالغ من العمر ٦٠ عامًا، بالسجن لمدة ٥ سنوات و٨ أشهر من قبل السلطات الأسترالية. تأتي هذه العقوبة الصارمة بعد أن قام ماكبرايد، الذي يُلقب بـ "أول مفشي" في أستراليا، بتسريب وثائق سرية للصحفيين، تُظهر ارتكاب جنود أستراليين لجرائم حرب فظيعة في أفغانستان خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٦، بما في ذلك قتل رجال أبرياء وأطفال ومدنيين عُزل. وفي محاولة للدفاع عن نفسه، صرح ماكبرايد قبيل النطق بالحكم قائلاً: "ربما خرقت القانون، ولكنني لم أخن عهدي تجاه الشعب الأسترالي والجنود الذين يحافظون على أمننا." مشيرًا إلى دوافعه الأخلاقية وراء الإفشاء.

المانيا.. إخلاء للسكان وانقطاع للكهرباء اثر فيضانات

في اخر التطورات بألمانيا، تم تنفيذ عمليات إخلاء للسكان وتعطيل مرافق توليد الطاقة في منطقة جنوب غربي البلاد نتيجة للأحوال الجوية القاسية. شهدت منطقة زارلاند، المتاخمة للحدود الفرنسية، ارتفاعًا مفاجئًا في مستويات المياه، مما أدى إلى فيضانات في منطقة موسيل المجاورة إثر هطول الأمطار بغزارة. وحثت الإدارة المحلية للحماية المدنية المواطنين على اليقظة والحذر، وتجنب الذهاب إلى الأقبية، خاصةً بعد تصدع سد مائي في بلدة كفيرشيد. وذكرت وسائل إعلام المانية، إن الانهيار أسفر عن توقف محطة توليد الكهرباء في المنطقة عن العمل. وأشارت الصحيفة إلى أن المنطقة تشهد "فيضانات غير مسبوقة منذ قرن"، مع استمرار تزايد مستويات المياه.

مع استمرار الضغوط الغربية

كيف تبدو العلاقة الروسية الصينية منذ بدء الحرب الأوكرانية؟

الوفاق/ في مايو ٢٠١٤، قام فلاديمير بوتين برفقة عدد كبير من وزراء حكومته ورجال الأعمال بزيارة شنغهاي. أصبح التحول نحو الشرق ضرورة ملحة بالنسبة لروسيا، حيث لم يمض سوى شهرين على ضم شبه جزيرة القرم إليها. و قام الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بإجراء حزم أولية من العقوبات، وبدأت العلاقات الروسية مع اوروبا و اميركا بالتدهور. تحالفت روسيا والصين في معارضة للنظام العالمي أحادي القطب وهيمنة الولايات المتحدة، كما عززت الحرب الروسية الأوكرانية من جديد التوجه نحو الشرق في روسيا، حيث تلعب الصين دورا رئيسيا.

الصين تأخذ مكان الغرب

بحلول عام ٢٠٢٣ - على الرغم من تهديد العقوبات الثانوية الغربية - حلت صادرات الصين إلى روسيا محل الواردات من أوروبا والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وتايوان بشكل كامل. ووصلت التجارة بين البلدين إلى رقم قياسي بلغ ٢٤٠ مليار دولار بزيادة قدرها ٢٦,٣٪ عن عام ٢٠٢٢. وارتفعت صادرات الصين إلى روسيا بنسبة ٤٦,٩٪ من عام ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٣، وبنسبة ٦٤,٢٪ من عام ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣.

وبعد تجاوزها للاتحاد الأوروبي لتصبح أكبر شريك تجاري لروسيا، تصدر الصين الآن حصة كبيرة من السلع ثنائية الاستخدام والتكنولوجيا، من المعدات الإلكترونية الضرورية للطائرات المسيرة إلى روسيا.

وبشكل أدق، باعت الصين ملايين الدولارات من الرقائق والبلاريات ومعدات الملاحة وقطع غيار للطائرات المقاتلة والمعدات الأخرى الضرورية لروسيا خلال الحرب. ومكنت هذه المساعدات الكرملين في نهاية المطاف من تسريع إنتاج الأسلحة بما في ذلك الدروع والمدفعية والصواريخ والطائرات المسيرة، والدفاع بفعالية ضد الهجوم المضاد الأوكراني في عام ٢٠٢٣. فعلى سبيل المثال، ارتفعت حصة بكين من واردات قطع غيار الآلات الروسية إلى ٣٢٪ في عام ٢٠٢٢ ومن ٨٠٪ إلى ٩٠٪ في عام ٢٠٢٣، في حين ارتفعت واردات آلات تشغيل المعادن من الصين إلى روسيا إلى حوالي ٦٠٪ في عام ٢٠٢٢ وحوالي ٩٠٪ في عام ٢٠٢٣.

شراكة دفاعية

كانت الصين حليفا دفاعيا رئيسيا لروسيا منذ بدء الحرب الاوكرانية عام ٢٠٢٢، وتدعم موسكو بشكل مباشر وغير مباشر،و شهدت أنماط التجارة بين الصين وروسيا تغيرات ملحوظة حول زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ للرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مارس ٢٠٢٣. فقد ازدادت واردات روسيا من آلات التحكم الرقمي المحوسب (CNC) (المستوى ٤) - المستخدمة لإنتاج قطع دقيقة للأنظمة التسليحية المختلفة من الذخيرة إلى الطائرات - من الشركات الصينية بشكل ملحوظ في الأشهر التي تلت قمة شي-بوتين في مارس ٢٠٢٣.

وفي أبريل ٢٠٢٢، أعلنت شركة DJI الصينية، أكبر منتج للطائرات المسيرة في العالم والتي تمتلك أكثر من ٩٠٪ من حصة السوق العالمية للطائرات المسيرة الاستهلاكية، أنها ستوقف تجارتها في روسيا وأوكرانيا وتغلق متاجرها الرائدة وتوقف معظم مبيعاتها المباشرة إلى البلدين. ومع ذلك، تم إدخال كميات كبيرة من هذه المنتجات وقطع الغيار إلى روسيا عبر شبكات معقدة من الوسطاء بين عامي ٢٠٢٢ وأوائل ٢٠٢٤. وفي النصف الأول من عام ٢٠٢٣ وحده، تلقت روسيا شحنات مباشرة من الطائرات المسيرة من شركات تجارية صينية بلغت قيمتها ١٤,٥ مليون دولار على الأقل.

أرسلت هذه الشركات، التي تتخذ من الصين وهونج كونج مقرًا لها، والتي لديها أنشطة وساطة قوية في تركيا، بنودًا مثل البطاريات والمراوح والمحركات - والتي تُستخدم جميعها في إنتاج الطائرات المروحية الرباعية والمتعددة المراوح - إلى روسيا حتى يوليو ٢٠٢٣. وتم إرسال شحنات مماثلة تقريبًا إلى شركات في روسيا لم تدرج بعد في قوائم العقوبات. بالإضافة إلى التوريد المباشر لروسيا، قامت هذه الشركات أيضًا بالتوريد لشركات في مراكز وساطة مثل تركيا، والتي بدورها صدرت منتجات مماثلة إلى روسيا. في حين أن هذه الشركات هي على الأرجح موردة لقطع غيار الطائرات المسيرة للشركات المرتبطة بالصناعات الدفاعية الروسية.

بالإضافة إلى المكونات والتقنيات ذات التطبيقات العسكرية الواضحة، زادت روسيا من وارداتها من السلع التي لا تحظرها عادة أنظمة العقوبات الدولية، ولكنها تلعب دورًا مهمًا في مساهمة بكين في جهود موسكو الحربية. فعلى سبيل المثال، زادت روسيا بشكل كبير من واردات الشاحنات الصينية الصنع ومعدات الحفر ونقل التربة، مما يساعد القوات الروسية على الانتشار والتقدم عبر الأراضي الأوكرانية المحتلة.

كما ازدادت الشحنات الصينية من ألياف الأراميد (Aramid fiber) إلى روسيا - فئة من الألياف الاصطناعية المقاومة للحرارة المستخدمة في صناعة السترات الواقية من الرصاص - بأكثر من ٣٥٠٪ بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، حيث بلغت في يناير وفبراير ٢٠٢٣ وحدهما نصف إجمالي عام ٢٠٢٢ بأكمله. وأكد بوتين مؤخرًا أن موسكو وبكين يجب أن تسعيا لمزيد من التعاون في مجال التقنيات المتقدمة، من الإنتاج المشترك للرقاقات الدقيقة المتقدمة في روسيا الاتحادية إلى بناء أصول المدار العالي للفضاء.

تعاون استراتيجي

منذ اندلاع النزاع في أوكرانيا، شهدت العلاقات بين روسيا والصين تطورًا ملحوظًا، حيث تعززت الروابط الاقتصادية والأمنية بين البلدين. في ظل تصاعد التوترات مع الغرب، وجد الكرملين في بكين شريكًا استراتيجيًا يمكن الاعتماد عليه، مما أدى إلى تحول جذري في محور التجارة والتعاون العسكري. بينما كانت العقوبات الغربية تهدف إلى عزل روسيا، وفرت الصين شبكة أمان اقتصادية، مما سمح لروسيا بتقليل اعتمادها على الواردات الغربية وتعزيز قدراتها الصناعية الدفاعية. هذا التحالف الروسي الصيني لم يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل امتد ليشمل التعاون في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والأمن السيبراني، مما يعكس تحولًا استراتيجيًا سيساهم بتشكيل النظام العالمي الحالي.

بحلول عام ٢٠٢٣ - على الرغم من تهديد العقوبات الثانوية الغربية - حلت صادرات الصين إلى روسيا محل الواردات من أوروبا والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وتايوان بشكل كامل

بريطانيا.. نقص التمويل يهدد بإغلاق العديد من الجامعات

تواجه العديد من الجامعات البريطانية أزمة تمويلية خانقة تهدد بقاءها، حيث حذرت هيئة تنظيم التعليم العالي "OfS" من احتمال إغلاق ما يصل إلى ٤٠٪ من مؤسسات التعليم العالي في إنجلترا خلال السنوات القليلة المقبلة إذا لم تتخذ إجراءات جذرية لخفض التكاليف وإعادة هيكلة نماذج تمويلها.

ووفقًا لتقرير صادر عن "OfS"، فإن الجامعات التي تعتمد بشكل مفرط على الطلاب الدوليين لتعويض النقص في إيرادات الرسوم الدراسية المحلية، ستكون معرضة لعجز كبير في ميزانياتها هذا العام. وحذرت الرئيسة التنفيذية للهيئة، سوزان لابورث، من أن العديد من المؤسسات ستضطر لإجراء تغييرات جذرية في نماذج تمويلها لتجنب مواجهة خطر الإغلاق المادي.

وأشارت لابورث إلى أن بعض الجامعات بدأت بالفعل اتخاذ قرارات صعبة، لكنها ضرورية، بشأن شكل وحجم مؤسساتها للحفاظ على استدامتها على المدى الطويل. كما دعت الجامعات إلى إعادة النظر في افتراضاتها حول توظيف الطلاب في المستقبل داخليًا وخارجيًا، ووصفت الأرقام الخاصة بالقطاع ككل بأنها غير مطمئنة.

من جهته، حذر أليكس بولس من مجموعة "GuildHE" التي تمثل ٦٠ جامعة وكلية، من أن الصحة المالية لقطاع التعليم العالي أصبحت أكثر صعوبة من أي وقت مضى، مشددًا على الحاجة الملحة لإيجاد حل تمويلي طويل الأجل.

وتأتي هذه التحذيرات في ظل العديد من التحديات التي تواجه الجامعات، بما في ذلك التكاليف المتزايدة، وانخفاض دخل الرسوم الدراسية بالقيمة الحقيقية، والمخاطر التي تهدد مصادر الدخل الأخرى، بالإضافة إلى القيود التي فرضتها الحكومة مؤخرًا على نظام تأشيرات الطلاب، مثل منع العديد من الطلاب الدوليين من إدراج أفراد أسرهم في تأشيراتهم.

كما أدى الانخفاض الكبير في الطلبات الدولية، حيث أشارت إحدى الدراسات الاستقصائية إلى انخفاض بنسبة ٢٧٪ في طلبات الحصول على دورات الدراسات العليا التي سيتم تدريسها للعام المقبل، إلى زيادة احتمال إغلاق المؤسسات أو اندماجها.

علاوة على ذلك، لا يزال جيمس كليفرلي وزير الداخلية يدرس القيود المفروضة على مسار تأشيرة الدراسات العليا، والتي تسمح للطلاب الدوليين بالبقاء والعمل في المملكة المتحدة لمدة عامين إلى ثلاث سنوات بعد الانتهاء من دراستهم، ما قد يزيد من حدة الأزمة.

في الوقت نفسه، أدى تجميد الرسوم الدراسية الجامعية المحلية عند ٩٢٥٠ جنيهًا إسترلينيًا منذ عام ٢٠١٧ وحتى عامي ٢٠٢٥-٢٠٢٦، إلى إطلاق موجة من إغلاق الدورات الدراسية والتكرار في صفوف الجامعات.